

أهمية التقييم وفق مقارنة الذمة المالية ومدى احترام قواعدها وأطرها في الجزائر

دراسة ميدانية لبعض الأعمال لخبراء التقييم

د. بكارى بلخير
جامعة ورقلة

الملخص :

نظرا لأهمية عملية التقييم والتي تعمل على تحقيق عدة أهداف مثل التقييم من أجل زيادة رأس المال أو الشراكة أو التفريع... الخ، وتتم عملية التقييم هذه وفق عدة مقاربات؛ من بينها مقارنة الذمة المالية التي نحاول إلقاء الضوء عليها من خلال التعرف على أهمية التقييم وفقا لها بالنسبة للمؤسسات البترولية؛ كما تتناول الدراسة من جانب آخر مدى احترام قواعد وأطر التقييم وفق هذه المقاربة من طرف خبراء التقييم في الجزائر، وكدراسة ميدانية تم أخذ بعض أعمال خبراء التقييم؛ وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : التشخيص المالي، التقييم، الذمة المالية، تقييم المؤسسات، الشراكة.

Abstract :

Given the importance of the evaluation process and working to achieve several objectives; assessment for capital or partnership or branching increase or ... This evaluation process carried out according to several approaches; including the approach to financial disclosure, which we are trying to shed light on them by recognizing the importance of evaluation in accordance with the approach to financial disclosure for Petroleum institutions; and also from the other side over the respect for the rules and assessment frameworks according to this approach by the evaluation experts in Algeria; field as a study has been taking some business valuation experts; it may pass on to a set of search results and recommendations.

Key words : financial diagnostic, evaluation, approach according to financial disclosure, evaluation the companies, partnership.

إشكالية البحث :

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر جملة من أنظمة الاستغلال المتعلقة بقطاع المحروقات الذي يعتبر من أكثر القطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فبعد أن كانت الدولة المحتكر الوحيد للقطاع عرف هذا الأخير نوعا من الليونة من أجل السماح للشركات الأجنبية، التي تمتلك إمكانيات مالية وتكنولوجية كبيرة من التدخل في هذا المجال ؛ هذا التدخل يكون في إطار الشراكة ما بين «سوناطراك» وشركة أو عدة شركات أجنبية في مجالات مختلفة.

وبفتح قطاع المحروقات للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تعد الشراكة أحد أوجهه ؛ تظهر جليا أهمية التقييم المالي لحصص طرفي الشراكة، فهنا يقف الملاك والمقيمون من بنوك ومكاتب متخصصة خبراء تقييم ومتخذو القرارات بصفة عامة، أمام العدد الهائل من طرق التقييم المتوفرة في الأدبيات الاقتصادية والمالية، والتي تعتبر قبل كل شيء عناصر حوار وتفاوض بين المشتري والبائع أين تكون فوائدهم على الأقل في بداية الأمر مختلفة.

ويمكننا القول بأن الخيار يحدث أن يقع بين نوعين رئيسيين من طرق التقييم هما : نوع يركز على ماضي المؤسسة وحاضرها، حيث يعتمد في تطبيقه على المعلومات المحاسبية المتوفرة كقاعدة للتقييم، ونوع يركز على مستقبل المؤسسة، حيث يعتمد في تطبيقه على المعلومات المتعلقة بالمردودية المتوقعة مستقبلا، بالنسبة للنوع الأول والمسمى بمقاربة الذمة المالية يضم مجموع الطرق التي تمثل الصفة التاريخية وليس التقديرية، إذن هذه الطرق تعتمد أساسا على ذمة المؤسسة، أي ميزانيتها، وعند الحاجة الملاحق، فهي مقارنة أكثر سكونا، وعند الشروع في تطبيقها نجدها تركز على أسس وأطر للتقييم يجب احترامها. من هنا يمكننا طرح السؤال الرئيسي التالي :

إلى أي مدى تعتبر قواعد وأطر التقييم وفق مقارنة الذمة المالية في الجزائر محترمة من طرف خبراء التقييم؟ وللإجابة على هذا السؤال أخذنا مؤسستين وطنيتين تعملان في قطاع المحروقات، أجريت فيهما عملية التقييم من طرف مكاتب خبرة، حيث قمنا بالاطلاع على عملهما، وبلاستناد إلى الطريقة العملية العلمية المتفق عليها من طرف خبراء التقييم دوليا نود التعرف على قواعد وأطر عملية التقييم فيما يتعلق بمقاربة الذمة المالية في الجزائر محترمة أم لا. من هذا المنطلق يمكننا تقسيم محاور بحثنا هذا إلى أربعة محاور، تتمثل في :

- المحور الأول : وفيه نذكر بمراحل عملية تقييم المؤسسات ؛
- المحور الثاني : نعرض فيه عمل مكتب الخبرة للمؤسسة (X) ؛
- المحور الثالث : نعرض فيه عمل مكتب الخبرة للمؤسسة (Y) ؛
- المحور الرابع : ونقوم فيه بالتحليل والتعليق على العمل المنجز من طرف مكاتب الخبرة للمؤسستين.

أولاً : مراحل عملية تقييم المؤسسات

إن عملية تقييم المؤسسات تمر بعدة مراحل، فاحترامها وإتباعها خطوة بخطوة من شأنه أن ينجح هذه العملية ؛ وتتمثل هذه المراحل في :¹

- تحديد المهمة ؛
- جمع المعلومات ؛
- تشخيص وضعية المؤسسة ؛
- اختيار طريقة التقييم ؛
- إجراء عملية التقييم، ومنه إيجاد قيمة المؤسسة.

I- مرحلة تحديد المهمة :

من المعلوم أن سر نجاح أي عملية هو التحديد الجيد للمهمة والقصد من ورائها، ذلك أن تحديد المهمة يوضح السبيل الذي يجب أن تتبعه كما يوفر لنا الجهد والوقت ومن ثم التكلفة، لذا تعد أول وأهم مرحلة من مراحل عملية التقييم. فعملية التقييم لا تمثل هدفا في حد ذاتها وإنما هي وسيلة يتم من خلالها التعرف على «قيمة مؤسسة» وهذا تبعا للقصد من ورائها، إذا الحالات التي تستخدم فيها عملية التقييم متعددة.²

II- مرحلة جمع المعلومات الخاصة بعملية التقييم³:

يعتبر جمع المعلومات مرحلة مهمة وأساسية من مراحل عملية التقييم، ذلك أن جمع المعلومات يساعد كل من الشخص ومن ثم المقيم على تنفيذ عملية التقييم للمؤسسة المعنية، فهي تمثل القاعدة الأساسية التي تبنى عليها القرارات المختلفة التي تتخذها المؤسسة، فالمعلومة تساعد المستخدمين على اتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب. والحصول على المعلومة خاصة المحاسبية يتم خلال نظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة لمستخدميها.

أضف إلى ذلك الزيارة الميدانية لمواقع المؤسسة، فالوثائق لوحدها تعتبر غير كافية للإعلام الخبير المقيم بكل التفاصيل عن المؤسسة وأصولها، لأن الزيارة الميدانية تؤكد صحة الوثائق المحصل عليها، بالإضافة إلى أنها تزود الخبير بمعلومات أخرى، فتشمل هذه الزيارة جميع فروع وورشات ومخازن المؤسسة، وكل ما هو تحت تصرفها لغرض معاينة مختلف أصولها من أراض ومبان وتجهيزات إنتاج وما تحتويه المخازن من بضائع ومواد ولوازم ومختلف المنتجات.

III- مرحلة تشخيص وضعية المؤسسة :

يعتبر التشخيص ثالث مرحلة من مراحل عملية التقييم، فبعد القيام بتحديد المهمة كمرحلة أولى، ثم جمع المعلومات المفيدة لعملية التقييم كمرحلة ثانية، تأتي المرحلة الثالثة المتمثلة في التشخيص ؛ فالتشخيص هو ذلك العمل الذي يتم من خلاله التعرف على مواطن

الضعف والقوة في المؤسسة فنقوم بالمعالجة والتحسين للأولى وتعزيز الثانية، وذلك بغية تحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة.

انطلاقاً من مختلف البيانات والمعلومات التي تخدم التشخيص - وهي المعلومات والوثائق التي جمعت في مرحلة سابقة له - يقوم المكلف بعملية التشخيص بالوقوف على نقاط الضعف والقوة للمؤسسة ومنها يقيم التوقعات أو القدرات على التكيف، كالموارد التقنية، التسيير التجاري، المناخ الاجتماعي أو تطور المنتج⁴.
هنا تكمن أهمية عملية التشخيص وذلك بالاستفادة من نتائج الأعمال في الماضي والاستئناس بها في المستقبل.

إذن التشخيص يمثل مرحلة منطقية ضرورية لتقييم المؤسسات،⁵ إلا أن هذه المرحلة لا نقوم بها في مثل مقارنة الذمة المالية بل يتم الوقوف عندها والقيام بها عندما يعتمد الخبير المقيم مقاربات التقييم الأخرى - مقارنة التدفقات ومقاربة فائض القيمة - لأن هذه المقاربات تهتم بمستقبل المؤسسة عكس مقارنة الذمة المالية التي تعتبر مقارنة سكونية تهتم فقط بماضي وحاضر المؤسسة، إذن هي لا تحتاج إلى عملية التشخيص.

IV- مرحلة اختيار طريقة التقييم وإجراء عملية التقييم :⁶

نذكر بأنه يتوجب على الخبير المقيم قبل بدئه لعملية التقييم عليه أولاً اختيار الطريقة المناسبة لهذه العملية، وذلك في ظل العدد الكبير والمختلف جداً من طريقة إلى أخرى، إذن وقبل شروعه في هذه العملية هو أمام ثلاث مقاربات للتقييم وكل مقارنة تضم العديد من الطرق ؛ حيث أنه كل طريقة نجدها تناسب حالة تقييم ولا تناسب حالة أخرى لهذا يتوجب على الخبير اختيار الطريقة ثم يشرع في عملية التقييم.

ونحن بالنسبة لعملنا هذا اختيار الطريقة تم وعملية التقييم أجريت، بقي تقييم هذا العمل لنصل في النهاية إلى إصدار حكم - ولو يبقى نسبي - يتعلق باحترام من عدم احترام قواعد وأطر عملية التقييم في الجزائر من طرف خبراء التقييم.

ثانياً : عرض عمل الخبرة لتقييم المؤسسة (X)⁷

إن الكيفية التي تم بها تقييم المؤسسة (X) من طرف مكتب الخبرة (A) كانت وفق خطة العمل الآتية :

- I- الإطار القانوني للمهمة، المقاربة المنهجية، ومصادقية وتقديم الحسابات ؛
 - II- تعديلات محاسبية من أجل إعداد ميزانية وجدول حسابات النتائج معدلين ؛
 - III- الميزانية وجدول حسابات النتائج المعدلين.
- وبشيء من التفصيل لهذه العناصر نقدم ما يلي :

I- الإطار القانوني للمهمة، المقاربة المنهجية، ومصادقية وتقديم الحسابات :

نتناول ضمن هذا العنصر كل من الإطار القانوني للمهمة، وكذا المقاربة المنهجية المعتمدة، وأيضا مصادقية وتقديم الحسابات.

I-1 الإطار القانوني للمهمة :

في إطار القيام بتفريع نشاط المؤسسة (X)، قامت المؤسسة الأم ألفا (α) بإسناد مهمة تقييم ذمة هذه المؤسسة لمكتب الخبرة المحاسبية والاستشارة (A) بتاريخ الرابع من شهر جويلية للسنة ن، حيث نجد ضمن بنود العقد كل من طبيعة المهمة وكذا العناصر المقترحة كمساهمة ؛ فإشارة إلى الإطار القانوني للمهمة ضروري جدا لإنجاح عملية التقييم.

I-2 المقاربة المنهجية :

المقاربة المنهجية توقفت وارتكزت على التعرف من مسؤولي مديرية المؤسسة (X) على ما يلي :

- التعرف على الهياكل والأنشطة والتنظيم، وعلى نظام المعلومات وأساليب التسيير، من أجل إعداد برنامج عمل يأخذ في الحسبان عوائق الزمن ووضع حيز التنفيذ المعطيات اللازمة لإنجاز المهمة ؛
- الحسابات تم توقيفها بتاريخ 30 جوان للسنة ن من أجل ضمان مصداقيتها وأحسن تقديم لها ؛
- تعديل الحسابات بتاريخ 30 جوان للسنة ن لتحديد «الأصل الصافي» أو «المساهمة الصافية»، وهو الهدف النهائي للمهمة الموكلة لمكتب الخبرة (A) ؛
- إعداد ميزانية وجدول حسابات النتائج معدلين بتاريخ 30 جوان للسنة ن ؛
- تحديد الأصل الصافي للمؤسسة (X) آخذين في الحسبان للفرضيات المعتمدة وشكل التوصيات الضرورية لإنجاز عملية التفريع.

I-3 مصادقية وتقديم الحسابات :

تبعاً للوضعية المحاسبية بتاريخ 31 ديسمبر للسنة ن-1، ثم للحسابات الموقوفة بتاريخ 30 جوان للسنة ن المقدمة من طرف المصالح المحاسبية للمؤسسة (X) ؛ حسابات الأصول والخصوم مقدمة تباعاً ضمن نشرية حسب ترتيبهم في الميزانية ؛ ثم تم تفحص الملكية والتي مست ثلاثة أنواع من العناصر وهي :

- الأراضي ؛
 - التجهيزات ضمن اتفاق قرض الإيجار ؛
 - قطع الغيار المصاحبة للتجهيزات بقرض الإيجار ؛
- فيما يتعلق بالتجهيزات المحازة كلياً بملكية المؤسسة (X)، هي على أساس الجرد المحاسبي بتاريخ 31 ديسمبر للسنة (ن-1)، معدل مقارنة بالجرد المادي بنفس التاريخ الذي أنجزت فيه أعمال الفحص والرقابة.

إذن الحركات المسجلة بين 01 جانفي و30 جوان للسنة ن ورجعت محاسبيا وتم مطابقتها عن طريق استبيان أنجز من طرف الفريق المكلف بإقرار العد المادي وتقييم الاستثمارات ؛ الفوارق التي سجلها الفريق تم تقديرها واقتراح تعديلها.

مخزونات المواد واللوازم خضعت للجرد المادي في الفترة ما بين 18 و31 جويلية للسنة ن ؛ وطريقة الجرد المتبعة هي كما يلي :

- تعيين أعضاء لجنة الجرد ؛
 - استخراج وثائق (listing) بحسب المجموعات والمجموعات الفرعية بدون كميات ؛
 - توقيف حركات «المدخلات / المخرجات» خلال فترة العد ؛
 - في نهاية العد، يتم مقارنة نتائج الجرد المادي بالجرد المحوسب وفي حالة وجود فرق يجرى جرد ثاني ويقرر فيما يتعلق بهذا العنصر ؛
 - وإذا سجل الفرق مرة ثانية، هناك مقارنة مع الحركات قيد الإثبات (بمعنى المدخلات والمخرجات المبعدة خلال فترة العد) ؛
 - وفي حالة ما إذا تم كل هذا والفرق بقي موجود، فإن الجرد المحوسب يصحح من أجل أن يصبح في نفس مستوى الجرد المادي، وآليا يثمن.
- وبالنسبة للطريقة المطبقة من طرف المؤسسة (X) سجل فيها ضعف تم تقليصه بفضل تواجد متابعة مزدوجة لحركات المخزونات : متابعة بفضل التطبيق لعلاقة الإعلام الآلي (ALMAT)، ويدويا بفضل نظام (KARDEX) ؛ نظامين يعتبران كمرجع لآخر مراقبة للجنة، الجرد قبل البث في الفوارق المسجلة.
- ضف إلى ذلك فإن فريق الخبرة (A) قام ببعض عمليات الاستبيان فيما يخص الجرد المادي للمخزونات. أما المخزون لدى الغير المسجل بتاريخ 30 جوان للسنة ن ما هو في الواقع سوى غيابات مسجلة للمشتريات المستلمة.
- من جانب آخر وأخذا بمبدأ الصورة الوافية للذمة المالية، فإن مكتب الخبرة (A) ولأجل الحاجة إلى تسوية الحسابات، تم تشكيل مؤونة بـ 100 في المائة للغيابات غير المسواة إلى غاية ساعة إعداد التقرير.
- زد على ذلك، نشير بأن المخزونات تضم مستويين من المنتجات التي هي بصدد معالجة خاصة، وتمثل في :
- المخزونات النائمة (دوران أقل من خمس سنوات) ؛
 - والمخزونات المتجاوزة أو القديمة.
- هذه الأخيرة خصصت لها مؤونة بـ 100 في المائة لأجل تسوية حسابات المؤسسة (X).
- أما بالنسبة لحسابات الحقوق، أيا من هذه الحسابات لم تشكل لها مؤونة، وبعد الإطلاع عليها حساب بحساب وتحليلها تم اقتراح مؤونات لبعضها.

ثالثا : عرض عمل الخبرة لتقييم المؤسسة (y)⁸

إن العمل الذي قام به مكتب الخبرة (B) من أجل تقييم المؤسسة (y) يمكننا عرضه كما جاء في تقريره كالاتي :

I- الإطار القانوني للمهمة والمقاربة المنهجية ؛

II- الخطة المعتمدة لتقييم العناصر ؛

- 1- الأراضي والمباني،
- 2- حظيرة النقل،
- 3- مركز سوائل الحفر (Central à Boue)،
- 4- الحجرة المخبرية (ATCO)،
- 5- المخزونات

I- الإطار القانوني للمهمة والمقاربة المنهجية :

نتناول ضمن هذا العنصر كل من الإطار القانوني للمهمة، وكذا المقاربة المنهجية المعتمدة لأجل القيام بعملية التقييم للمؤسسة (y)، وذلك كما يلي :

I-1 الإطار القانوني للمهمة :

ضمن الإطار القانوني للمهمة الموكلة للسيد الخبير مقيم المساهمات، أوضح طبيعة مهمته المسندة إليه من طرف محكمة مقر نشاط المؤسسة بتاريخ السادس من شهر جانفي للسنة ن، من أجل تقييم مساهمات عينية تابعة للمؤسسة الأم ألفا (α) ضمن مشروع تفريع نشاط المؤسسة (y)، وذلك من أجل إنشاء شركة جديدة في إطار شراكة أجنبية. كما حدد طبيعة العناصر التي ستدخل في الفرع الجديد وهي : الاستثمارات والمخزونات، بالإضافة إلى تعيين المواقع المقترح دخولها في الفرع. فالإشارة إلى الإطار القانوني للمهمة ضروري جدا لإنجاح عملية التقييم.

I-2 المقاربة المنهجية :

وتنص على منهجية العمل المعتمدة، ضمن هذا الإطار لدينا مهمتين هما : مهمة تقييم الاستثمارات ومهمة تقييم المخزونات ؛ وفيما يلي تفصيل لكلا المهمتين :

أ - مهمة تقييم الاستثمارات :

ويتم ذلك أولا من خلال فحص التواجد المادي، ثم الإطلاع على متانة العناصر وحالتها، وفي الأخير تحديد القيمة الباقية لكل عنصر معني.

1/ فحص التواجد المادي :

وذلك من خلال عملية الجرد المادي التي تمت، يليها طلب قائمة بكامل الاستثمارات، من خلالها تم تنقية العناصر المسجلة محاسبيا لكنها غير موجودة ماديا،

وإضافة العناصر الموجودة ماديا لكنها غير مثبتة محاسبيا، ثم أبعدت كل استثمارات المؤسسة (y) غير المعنية بالتفريع وذلك لعدة أسباب :

- عناصر غير صالحة أو أنها أصبحت غير صالحة ؛
 - عناصر ذات قيمة صغيرة والتي تكون غير مهمة للشريك المستقبلي ؛
 - قرار متعلق بالسياسة الداخلية للمؤسسة الأم ألفا (α).
- وبعدها تم التوصل إلى قائمة نهائية للاستثمارات تم تسليمها بتاريخ 18 أفريل من السنة ن.
- أعمال فحص التواجد المادي للعناصر تم القيام بها وفق الطريقة الآتية :
- أ- نظاميا بالنسبة للأراضي، المباني، تجهيزات الإنتاج والتمثلة في مركز سواحل الحفر، ورشة معالجة المواد الصلبة، الغرف (غرف النوم، المكاتب، المخابر)، وسائل النقل الضخمة ؛ هي في مجموعها أكثر من 80 في المائة من إجمالي قيمة استثمارات المؤسسة (y).
- ب- عن طريق الاستبيان بالنسبة لمعدات وأثاث المكتب وذلك لأنها من حيث الحجم النقدي هي أقل تعبير.

2/ متانة العناصر وحالتها :

مجموع هياكل المؤسسة (y) المعنية بالتفريع تم زيارتها حتى يتسنى تحديد الحالة المادية للتجهيزات، وتواجدها ومستوى قابليتها للاستمرار.

- طريقة حساب القيمة الباقية للعناصر :

بالنسبة لحساب القيمة الباقية للعناصر تم اعتماد عدة طرق تقييم بما يتناسب وطبيعة العنصر، فبالنسبة للأراضي وبعد جمع المعلومات من مصادر مختلفة تتمثل في : سندات الملكية، مصالح أملاك الدولة، البلدية والوكالة العقارية، الوكالات العقارية، الجداول المحاسبية للاستثمارات، لقاءات مع مسؤولي المؤسسة الأم ألفا (α) ؛

وبالنسبة لطرق تقييمها لدينا :

أ- تكاليف جاهزية الأراضي للاستعمال المسجلة محاسبيا في الحسابات (ح/247 وح/257 : تهيئات وتركيبات) تم إدراجها في السعر للأراضي الشاغرة، إذن الحسابين نقص منهما نفس القيمة.

ب- أخذ في الحسبان مبلغ جزافي بالنسبة للأشغال المنجزة لتهيئة المكان المتمثلة في : الردم، التسوية، التعبيد، ...

ج- في الأخير الأخذ في الحسبان المعلومات المجمعة من مصادر خارجية عن المؤسسة ألفا (α)، خصوصا المعلومات ذات طابع تضاربي حول تكلفة الم² تم استبعادها.

وبالنسبة للمباني تم التمييز بين المباني ذات جدران والمباني الصناعية ذات الصقالة المعدنية، المباني في شكل قبب، الغرف الصحراوية، والمباني الجاهزة.

- كل المباني هي معنية بإنقاص مساحتها من الأرض.
- أ) المباني ذات جدران (المبنية) : تم تقييمها على أساس متر البناء الحالي مطروح منه قدم مرتبط بالعمر، إنقاص إضافي مأخوذ في الحساب تبعاً لحالة المبنى ؛
- ب) المباني الصناعية ذات الصقالة المعدنية، وذات القبة : وكل المعلومات المقدمة في شكل بطاقة تقنية حول هذه المباني تم إخضاعها لمؤسسة بناء متخصصة في هذا النوع من البناء من أجل تحديد تكلفة المتر للإنجاز ؛
- ج) الغرف الصحراوية والبناءات الجاهزة : بالمحاكاة تم التركيز حول الفواتير الحديثة والفواتير الشكلية، هذه الطريقة تم استعمالها أيضاً بالنسبة لـ :
- بعض التجهيزات الخاصة ؛
 - معدات وأثاث المكتب والسكن ؛
 - التجهيزات التي تم جردها لكن لم تسجل محاسيباً بعد ؛ إذن قيمتها الأصلية لم تحدد.
- الإنجازات والتهيئات والتركيبات المتعلقة بالمباني تم إبعادها من حساب 240 : مباني، ح/ 247، ح/ 257 تهيئات وتركيبات يتم دمجها ضمن قيمة المباني.
- وبالنسبة لمعدات الإعلام الآلي والهاتف : وبالأخذ في الحساب للتطور السريع لهذا النوع من التجهيزات تم إيجاد تركيبة (b) مشتقة من الطريقة الاعتيادية المسماة : «SYD» التي تسمح بحساب تدني متناقض بمعدل متغير، بمجرد تعديلها من طرفنا هذه التركيبة نحولها بتركيبة تدني متزايد الذي يعكس أحسن نظرنا حول القيمة الحقيقية والتدني لبعض العناصر مع الوقت ؛ نوع المعدات المعني بهذه المقاربة هو :
 - كل معدات الإعلام الآلي : جهاز الكمبيوتر، سكانير، طابعة، معدل الكهرباء ؛
 - كل معدات الهاتف.
- أما بالنسبة للمعدات الأخرى :
- نطبق التركيبة (a) ؛
 - التثمين بالمحاكاة مقارنة مع تجهيزات مماثلة ولها نفس المنفعة.
- ب- مهمة تقييم المخزونات :
- ويتم ذلك أولاً من خلال التعرف على مصدر المعلومات، ثم إجراء الرقابة على المخزونات، من خلال مقارنة المخزون المحاسبي بالمخزون المادي، وفي الأخير إجراء مراقبة خاصة على أساسها يتم تقييم العناصر المتجاوزة، وذات الدوران الطويل، الميتة أو المخزونات القديمة جداً.
- مصدر المعلومات : جرد مادي مثنى ومؤشر من طرف المديرية المركزية للمالية بتاريخ 31 ديسمبر ن-1.

- رقابة أنجزت، وذلك من خلال :
 - مقارنة بعض بطاقات المخازن مع التواجد المادي ؛
 - مراقبة مستوى مصداقية برنامج تسيير المخزونات ؛
 - مراقبة خاصة وتقييم عناصر متجاوزة، ذات دوران طويل، ميتة أو مخزونات قديمة جدا حيث أن سعرها يتغير بصورة معتبرة نحو الارتفاع أو بالعكس نحو الانخفاض.
 - التثمين بالمحاكاة مقارنة مع تجهيزات مماثلة ولها نفس المنفعة.
 - القيمة النهائية للمخزونات نأخذها في الحسبان وتساوي إلى :

الجرد في 12/31-1

(+)

كل المدخلات منذ 01/01/ن إلى غاية تاريخ التفريع

(-)

كل المخرجات منذ 01/01/ن إلى غاية تاريخ التفريع

II- الخطة المعتمدة لتقييم العناصر :

ونميز هنا بين الاستثمارات والمخزونات.

I-1 بالنسبة للاستثمارات :

إن معايير تقييم العناصر متنوعة، حيث نستطيع تمييز عدة مفاهيم للقيمة، منها: قيمة الحيازة، القيمة المصفاة، قيمة التصفية، قيمة الكسر، القيمة المتبقية، القيمة الجديدة، القيمة السوقية، وقيمة الاستعمال.

من بين كل هذه المفاهيم للقيمة، لدينا قيمة الحيازة وهي تلك المسجلة بها عناصر الاستثمارات عند حيازتها في القيود المحاسبية، بعد فترة يطلق عليها بالتكلفة التاريخية ؛ لكن بناءا على إرتفاع الأسعار المتأتية من التضخم، تفاوتات مهمة ظاهرة، الاهتلاكات المطبقة من أجل احتياجات الحماية، وغيرها من الأسباب فهي لا تعكس القيمة الجوهرية الحقيقية للعنصر حتى نهاية فترة الإهلاك المحاسبي، خصوصا إذا كان هذا العنصر مستمر في العمل ويحقق فائض قيمة.

في إطار مهمة محافظة الحسابات، وفي إطار إنشاء العقود المشتركة (Joint Venture) أين يصبو كل شريك إلى كيان إضافي جديد يخلق التعاضد بين الشريكين، مفهوم قيمة الاستعمال يحمل نظرنا لأجل تقييم مساهمات لأننا نقدر بأن الشريك ألفا (α) يبحث عن حليف استراتيجي للأجل الطويل ولا يبحث عن تحقيق عائد في الأجل القصير متأث من عملية البيع بالمزاد العلني لهذه المساهمات ؛ باستثناء الأراضي والمباني التي هي بصدد تقييم وفق القيمة السوقية.

عناصر التجهيز على العموم تتقاطع في تحقيق فائض قيمة لسبب الرعاية الخاصة التي تعنى بها فيتم تطوير تركيبات رياضية تلك التي تجيب عن نظرنا حول كل نوع من العناصر.

1/ تركيبة التدني الخطي (التركيبة a) : الخطة المعدة لتقييم العناصر هي كالآتي :

من بين التركيبات الموجودة لحساب تدني تجهيز مع مرور الوقت، قمنا بتفضيل التدني الخطي (الثابت) الموزع على مدة الحياة الاقتصادية لعنصر ؛ هذه الطريقة لها ميزة أنها واقعية وبسيطة التطبيق ونتائجها تبقى مقبولة، حيث تم اعتمادها لتقييم التجهيزات والمعدات.

لكل نوع تجهيز مدة حياة نفعية معطاة (DVUE) وهي مدة الاستغلال النظرية المتوسطة التي بعدها لا يكون للتجهيز مردود عند استغلاله ؛ وعادة فإن مصاريف الصيانة تكون باهضة، زد على ذلك معدل الأعطاب للتجهيزات يرتفع، فهذه العوامل نأخذها في الحسبان.

حيث تم احتساب المدد انطلاقاً من تاريخ بداية الاستعمال لأن تدهور المعدات يبدأ من أول استعمال لها وليس من تاريخ حيازتها - هذا حسبه - لذا فإن مدة الحياة النفعية المعطاة (DVUE) تتعلق بشروط عديدة لاستغلال التجهيز، ترتبط كذلك بالتطور التكنولوجي لفرع النشاط بالنسبة للعائد وعوامل أخرى للزمن وتلك العوامل المرتبطة بالبيئة مثلاً.

مدة الحياة الباقية (DVR) تساوي إلى مدة الحياة النفعية المعطاة مطروح منها عمر التجهيز، حيث أن :

قيمة التجهيز بتاريخ التقييم = القيمة الأصلية للتجهيز (مدة الحياة الباقية / مدة الحياة النفعية المعطاة)

2/ تركيبة التدني المتزايد (التركيبة b) : تطبق على معدات الإعلام الآلي والمعدات الالكترونية ؛ ذلك أنه نظراً للتطور السريع في مجال الإعلام الآلي خاصة والالكترونيك عامة فإنه تم إيجاد تركيبة حساب مع تدني متصاعد التي تأخذ في الحسبان التطور التكنولوجي السريع والتقدم في هذه المجالات الخاصة. هذه التركيبة تكتب كما يلي :

$$V(X)=[(N-X)(N+X+1)(Vn-Vr)/N(N+1)]$$

حيث أن : V(x) : القيمة الباقية عند الـ X سنة

DVUE : N

X : العمر أو مدة الاستعمال

Vn : القيمة وهي جديدة

Vr : القيمة المتبقية (القيمة التي ربحناها)

1-1-I الأراضي :

الطريقة التي تم اعتمادها تلك المسماة بـ « التقييم عن طريق تكلفة إعادة البناء »، هذه الطريقة تركز عن تحديدها بانفصال بين قيمة الأرض وقيمة المبنى.

1- حساب قيمة الأرض : تحديد القيمة الحالية للأرض التي تحمل مباني، تحسب بعيداً عن كل ما يشغلها مع تطبيق تخفيض من أجل الأخذ في الحسبان ذلك الشغل. إذن نطبق هذا

التخفيض لأن الأرض مشغولة وبالتالي هي تبعا لموقعها المعماري المبني مقارنة مع مساحة الملكية ونوعية المبني.

2- حساب قيمة المباني : هذه العملية تستوجب تحديد تكلفة إعادة البناء من جديد للمبني المراد تقييمه، الذي نطبق عليه تخفيض نظرا لقدمه.

القدم يمثل الأقل قيمة مطبقة على المبني منذ تاريخ إنشائه، بسبب عمره وحالة صيانتته.

- عمر المبني : يتطلب تحديد العمر المحتمل للمبني الذي يعتبر متغير جدا بسبب ارتباطه بالطبيعة، بنوعية المواد المستخدمة وبنوعية الذين أنجزوا البناء ؛ مدة الحياة عموما مقبولة وهي 100 سنة.

- حالة الصيانة : إن لحالة الصيانة تأثير كبير على قيمة المبني، ذلك أن الصيانة المهملة تعرف حتما اندثار للمبني، أما الصيانة المجرا بانتظام تصحح جزئيا التدني الناتج عن عمر هذا المبني.

سعر المتر المربع (الم²) للأرض المهيئة يضم :

- الأرض وهي شاغرة
- تهيئة المنطقة
- شبكة الصرف
- تغطية الأرضية بالإسمنت المسلح
- التهيئات والتركيبات
- التزيين
- شبكة الإنارة الخارجية

- في الأخير نستبعد منه قيمة السور الخارجي الذي نقوم بإدراجه ضمن تكلفة المباني.

II-1-2 الحجرة المخبرية : Cabines Laboratoire ATCO

لدى المؤسسة (y) 40 حجرة مخبرية ATCO جديدة تمت حيازتها بتاريخ 31 ديسمبر ن-4، ثمانية منها لم يتم تخصيصها بعد وهي متواجدة على مستوى قاعدة العمل، الحجرة الأخرى تم تخصيصها ضمن حقول استغلال مختلفة.

- ∞ الغرف غير المخصصة سيتم تهيئتها على حالتها الجديدة من دون تدني ؛
- ∞ الغرف المخصصة يتم تهيئتها بالأخذ في الحسبان تاريخ تخصيصها الذي يتعلق بمعدل القدم ؛
- ∞ كل الغرف تتوفر على مكيف، سرير، خزانة، مسخن الماء ؛
- ∞ المؤسسة (y) أضافت المعدات التالية : مسخن الغرفة، طاولة كمبيوتر، معدات المخبر والسوائل الكيميائية ؛

II-2 بالنسبة للمخزونات :

وتم ذلك من خلال التعرف على مصدر المعلومات والتي منها حددنا القيمة الإجمالية للمخزونات، ثم أجريت الرقابة عليها من خلال مقارنة المخزون المحاسبي بالمخزون المادي، وفي الأخير تم تحديد قيمة المخزون النهائي بتاريخ 30 أفريل من السنة ن.

حيث أن قيمة المخزونات المحددة يتم تصحيحها عن طريق :

- خروج المخزونات الميئة، ذات دوران طويل جدا والمتجاوزة بالاتصال مع المستعملين؛
- بإضافة فائض قيمة على بعض المخزونات أين يعرف سعرها الوحدوي إرتفاعا جوهريا ؛
- الأخذ في الحسبان لبعض العناصر التي لم يتم تثمينها بعد.

بناء على نظرتنا حول الحسابات الأولى المجراة، التغييرات المنتظرة حول القيمة الإجمالية للمخزونات ستكون ضعيفة جدا، إذن التركيبة المعتمدة تبقى دوما مقبولة وتسمح بشيئين اثنين ؛ بتجنب عملية جرد مادي طويلة، و بإرهاق الذي يعطي نتائج متقاربة.

رابعا : التحليل والتعليق عن عمل الخبرة

إن ما تم تسجيله عن عمل الخبرة للمؤسستين يمكننا تقديمه كآلاتي :

أ - بالنسبة لمكتب الخبرة (A) :

1- احترام مكتب الخبرة (A) للمنهجية العلمية المتفق عليها من طرف خبراء التقييم في الدول المتقدمة - التي سبقتنا في هذا المجال - عند الشروع في تقييم كيان ما وفق مقارنة الذمة المالية من إعداد خطة عمل، وتحديد المهمة التي من أجلها سيتم التقييم، تحديد العناصر المعنية بالتقييم، والزيارة الميدانية لمواقع المؤسسة، وفصل العناصر الضرورية للاستغلال عن تلك غير الضرورية له، ومن جمع للأسعار الحالية، وتعديل الميزانية ؛ كل هذا من أجل الوصول إلى الأصل المحاسبي الصافي المصحح ؛

2- احترام المكتب الموكلة إليه مهمة تقييم المؤسسة (X) لمبادئ المحاسبة ؛ التي نذكر منها :
أ- مبدأ استقلالية الدورات، وذلك عند تقييمه للأعباء المتعلقة بالسداسي الثاني وإثباتها ضمن ح/ 468 : مصاريف مقيدة سلفا ؛

ب- مبدأ الحيطة والحذر، عندما انتقد حسابات المؤسسة (X) فيما يتعلق بتقييم الديون والحقوق التي تمت بالعملة الصعبة، ذلك أنه لم يجد في نهاية السنة تخصيص للمؤونات بالرغم من انخفاض سعر صرف حقوقها على الزبون المعني بتاريخ الإقفال ؛ واحترامه أيضا لهذا المبدأ بتشكيله لمؤونة تدني الحقوق تجاه الزبون المعني لأن هذا الأخير لديه حق تجاه المؤسسة الأم ألفا (α) فمن المحتمل ألا يسدد قيمة هذا الحق بما يساوي حقه تجاه المؤسسة ألفا (α) فتقرر تخصيص مؤونة بمقدار هذا الحق ؛

كما قام أيضا بتعديل الديون بالعملة الصعبة وفق آخر سعر صرف ؛

ج - مبدأ الصورة الوفية، والدليل على ذلك عند تخصيصه لمؤونات لعنصر : مخزونات لدى الغير، ذلك أن هذه المخزونات لم يتم استلامها إلى غاية تاريخ إعداد التقرير، هذه المؤونات مكونة بنسبة 100 في المائة.

3- احترام مكتب الخبرة (A) لقواعد عملية التقييم وفق مقارنة الذمة المالية ؛ ومن بين هذه القواعد لدينا الزيارة الميدانية لمواقع المؤسسة محل التقييم، فاحترام هذه القاعدة

والعمل بها مكنت المكتب - طبعاً بعد قيامه بالجرد المادي - من التعرف على عنصرين من بين ثمانية لتجهيزات (spring loader) لم يتم إيجادها وهذا يتطلب إجراء المعالجة المحاسبية لهذه الفروقات ؛ زد على ذلك تعرفه بفضلها على المخزونات الميته ؛

4- احترام مكتب الخبرة (A) لقواعد عملية التقييم وفق مقارنة الذمة المالية ؛ من بين هذه القواعد استبعاد التجهيزات المحازة عن طريق قرض الإيجار من عملية التقييم وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح - فهي تتعلق فقط بطريقة القيمة الجوهرية وطريقة الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال ؛

5- التحقق من مبلغ رأس المال بأنه مطابق لما هو منصوص عليه في القانون الأساسي .

ب - بالنسبة لمكتب الخبرة (B) :

1- احترام خبير المساهمات للمنهجية العلمية المتفق عليها من طرف خبراء التقييم في الدول المتقدمة - التي سبقتنا في هذا المجال - عند الشروع في تقييم كيان ما وفق مقارنة الذمة المالية ؛ من إعداد خطة عمل وتحديد المهمة التي من أجلها سيتم التقييم، ثم إجراء عملية التشخيص وبعدها تحديد العناصر المعنية بالتقييم، والزيارة الميدانية لمواقع المؤسسة، وفصل العناصر الضرورية للاستغلال عن تلك غير الضرورية له ؛

2- تفاني مكتب الخبرة وفهمه الجيد لعملية التقييم وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح وهذا ما يتضح من خلال :

أ- التمييز بين العناصر الضرورية للاستغلال وغير الضرورية له لأن أساس التقييم مختلف، فالأولى تطبق عليها قيمة الاستعمال والثانية تطبق عليها قيمة السوق ؛

ب- فحص التواجد المادي لعناصر الاستثمارات ؛

ت- إبعاد الاستثمارات المسجلة محاسبياً وغير المتواجدة مادياً ؛

ث- إضافة العناصر الموجودة مادياً لكنها غير مثبتة محاسبياً ؛

ج- إبعاد الاستثمارات غير المعنية بالتفريع، لأنها غير صالحة للاستعمال أو ذات قيمة صغيرة أو غير مهمة للشريك المستقبلي ؛

ح- الفصل بين الاستثمارات ذات القيمة المهمة وتلك ذات القيمة البسيطة فهذا يعطي أهمية للأولى أكثر ومن ثم إجراء تقييم أدق ؛

خ- التمييز بين المخزونات ذات الدوران الطويل والمتجاوزة، والميته لأن أساس التقييم مختلف ؛

د- التحقق من مبلغ رأس المال بأنه مطابق لما هو منصوص عليه في القانون الأساسي .

3- ونستدل كذلك على جدية وصحة وأهمية هذا العمل من خلال :

أ- المخزونات لدى الغير مثلاً لم يتم إدخال قيمتها ضمن قيمة المخزونات بل حددت قيمتها وعند استلامها يتم فوترتها للمؤسسة الجديدة، حتى تلك الموجودة في الخارج عمل على حساب سعرها بالحدوي بالعملة الوطنية ؛

ب- إبعاد المخزونات الميتة، ذات الدوران الطويل جدا، والمتجاوزة ؛

ت- ربحه للوقت ومن ثم التقليل من التكلفة، وذلك فيما يتعلق بتجنب جرد مادي طويل عند تحريره حول القيمة الاجمالية للمخزونات وإجرائه للرقابة حولها، وباستبعاد المخزونات الميتة وذات الدوران الطويل جدا والمتجاوزة ومن ثم أخذ القيمة الموجودة باعتماده على فرضية أن قيمة المخزونات قريبة جدا من القيم السوقية ؛

4- احترام المكتب الموكله إليه مهمة تقييم المؤسسة (y) لقواعد عملية التقييم وفق مقارنة الذمة المالية ؛ من بين هذه القواعد التأكد من الوجود الحقيقي لعناصر الذمة المالية تاريخ التقييم، وهذا ما قام به المكتب عند تقييمه للمؤسسة ؛ فهي أعمال لا بد منها قبل الشروع في التقييم وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح ؛

5- عند تقييمه للأراضي المبنية طبق نفس المبادئ المعمول بها لتقييم هذا النوع من الاستثمارات ؛ كما نجده كذلك لجأ إلى أهل الاختصاص لمعرفة تكلفة المتر المربع الواحد عند تقييمه للمباني ذات الصقالة الصناعية ؛

6- تطبيقه تركيبة لتقييم التجهيزات تماشى ونوع التجهيزات المزمع تقييمها، فبالنسبة للتجهيزات التي يكون تقادمها التكنولوجي بطيء، طبق عليها تركيبة التدني الخطي (التركيبة a) وتلك صاحبة التطور التكنولوجي السريع وتتاثر كثيرا بالتقادم كمعدات الإعلام الآلي والمعدات الالكترونية بصفة عامة، طبق عليها تركيبة التدني المتزايد (التركيبة b) ؛

7- الزيارة الميدانية إلى مواقع تواجد التثبيتات مكنت الفريق المقيم من التعرف والتحقق من اختفاء تجهيزين اثنين، كما مكنته أيضا من التوصل إلى أن تجهيزات قسم معالجة الصلبة (Mud Cleaner Baroid et Try-Flow) قد خضعت لشروط عمل قاسية نسبيا في حقول الاستغلال وإلى عملية ترحال متكررة ؛ وعملية الفحص التي تمت وذلك بالتنقل إلى أماكن تواجدها مكنت فريق المكتب من ملاحظة وجود أعطاب وتلف، بالإضافة إلى أماكن حدادة كثيرة جدا، وطلاءات دهن متكررة ؛ فهذه الملاحظات كلها أعطت رأي يبقى قريب من الدقة حول هذه التجهيزات.

بالمقابل وعلى أساس الإجابات حول التساؤلات الموجهة للمستخدمين المكلفين بالاستغلال والصيانة فإنه تم تخفيض (MTBF) المتمثل في معدل العطب الناتج من تسخير التجهيز الذي أصبح غير مسموح به قانونيا ؛ لهذا تم إعداد تقدير يعادل القيمة الباقية المساوي إلى 10 في المائة من قيمتها الأصلية (قيمة الإنقاذ).

كما أن الزيارة الميدانية لمواقع تواجد التثبيتات مكنت الفريق المقيم من اكتشاف تواجد 6 من أصل 18 حاوية من نوع (bacs 220 m³) ؛ من هنا تم الطلب من مصلحة المحاسبة بتصحيح الوثيقة التي توضح «قائمة الاستثمارات بتاريخ 31 ديسمبر للسنة (ن-1)».

الخلاصة :

من خلال هذه الدراسة يمكن إبداء النتائج التالية :

1. احترام خبراء التقييم في الجزائر إلى حد كبير منهجية التقييم المتعارف عليها دوليا، وهذا ما توصلنا إليه فيما يتعلق بالمؤسستين التين أخذتا كدراسة تطبيقية تتعلق بالمؤسسة الأم ألفا (α)، لكي تنجح عملية التقييم يجب احترام منهجية هذه العملية، والمتمثلة في تحديد المهمة من خلال تحديد القصد من عملية التقييم ومعرفة وضعية المؤسسة وطبيعة طالب التقييم، ثم جمع المعلومات والوثائق من مصادر داخلية وخارجية عن المؤسسة، لتلبية عملية التشخيص، ثم اعتماد طرق التقييم المناسبة واستبعاد غير المناسبة منها، وفي الأخير الخروج بالقيمة أو مجال للقيمة الذي ينتج عنه تقييم المؤسسة ؛ إذا لا يمكن لعملية التقييم أن تعرف نجاحا ما لم يضع ويسطر الخبير المقيم مخطط العمل ويسير وفقه.

2. إن عملية التقييم وفق مقارنة الذمة المالية المعتمدة عند تقييم المؤسستين المعترية كمساهمة مع الشريك الأجنبي لإنشاء فرع أو مساهمة جديدة قد تم فيها احترام القواعد والمبادئ المتعارف عليها في مجال التقييم المالي للمؤسسات ؛ حيث يمكننا من هذا المنطلق اعتبار التقييم وفق مقارنة الذمة المالية في الجزائر من المقاربات الناجحة، والتي خطى فيها الخبراء المقيمون خطوات كبيرة في مجال التقييم.

أما فيما يخص آفاق بحثنا هذا، فتمثل في إمكانية إثبات صحة من عدم صحة النتائج المتوصل إليها وذلك بأخذ عينات أخرى في مجال قطاع المحروقات، أو بتطبيقه في قطاعات أخرى وذلك لغرض التوصل إلى نتيجة واحدة تتمثل في ثقة مسيري المؤسسات في العمل الذي يقوم به خبراءنا الجزائريون في مجال التقييم.

الإحالات والمراجع :

- 1 - BRILMAIN Jean & MAIRE Claude, Manuel d'Evaluation des Entreprises, les éditions d'Organisation, Paris, 1990, P. 31.
- 2 - BERRARD Marie-Hélène, Comment « Evaluer » une Entreprise dans les Pays de l'Est ?, In **Revue Analyse Financière**, Paris, N°108, septembre 1996, pp. 38-44.
- 3 - BELLALAH Mondher, **Finance Moderne d'Entreprise**, 2° éd, édition Economica, Paris, 2003, P. 210.
- 4 - LOUART P., « Evaluation », **Encyclopédie de Gestion et du Management**, sous la direction de la DUFF, édition Dalloz, Paris, 1999, P. 273.
- 5 - BELLALAH Mondher, **Gestion financière « Diagnostic, Evaluation et Choix des Investissements »**, édition Economica, Paris, 1998, P. 38.
- 6 - COMMISSION EVALUATION de la SFAF : L'Evaluation par la Méthode des Comparables, 2° Partie, In **Revue Analyse Financière**, Paris, N°17, Octobre-Décembre 2005, pp. 04-07.
- 7 - GIREC-ACS, Rapport d'Evaluation des Apports pour la Filialisation de l'Activité de Diagraphie (ALDIA), « Non Publie », Hassi Messaoud, Septembre, 1998.
- 8 - MOHAND Said Gani, **Rapport d'Evaluation des Apports pour la Filialisation de l'Activité Fluide de Forage (DFF)**, « Non Publie », Hassi Messaoud, Juillet, 2002.